محاولة في دراسة اتجاهات إنفاق الأسرة الجزائرية

الأستاذ: براكتية بلقاسم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

الملخص:

إن التحول الاقتصادي/ الاجتماعي وإلغاء المشاريع الصناعية الكبرى، وعدم متابعة واستمرارية الاستثمار في الصناعة في بداية الثمانينات، كان ذلك تراجعا كبيرا عن المسار التنموي والتحول إلى سياسة تشجيع الاستهلاك والتبذير، وكان ذلك على حساب العمل المنتج والاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي.إن الاستثمار الزائد أدى إلى نقص الادخار وهذا له علاقة بالدخل الفردي ومنه انخفاض الاستثمار، انتشار البطالة وهي الحلقة المفرغة المستحيلة لإحداث التنمية أو التطور في الوطن.

résumé:

La transformation socio-économique, l'annulation des grands projets industriels, l'absence du suivi et la permanence de l'investissement dans l'industrie durant les débuts des années quatre-vingt ont été la cause du grand recule du chemin du développement et du changement vers la politique de l'encouragement à la consommation et le gaspillage au détriment du travail productif et l'investissement dans les secteurs de l'industrie et de l'agriculture. La consommation excessive a mené à un manque d'épargne, qui est en relation avec la faiblesse du revenu individuel qui mène a sont tour à la baisse de l'investissement et à la généralisation du chômage, ce qui représente l'impossible cercle vicieux pour créer le développement et l'évolution dans le pays.

إن التفكير في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان مع بداية إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت في بداية الثمانينات ففي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت أفكار الكلاسيكيين الجدد المتمثل في (مدرسة شيكاغو)، وعلى رأسها Freedman و Milton ويمثلها في الولايات المتحدة الأمريكية رئيسها Ronald Regan و في الملكة المتحدة تمثلها رئيسة وزرائها Tatcher.

تقوم سياسة هذه المدرسة على أساس مبدأ الإيرادات العامة تساوي النفقات العامة. وهذا يعني الحد من التمويل بالعجز، في الموازنة العامة للدولة. مما يعني تقليص الإنفاق العام على الحاجات العامة وخاصة الصحة والتعليم والغذاء.

فمبدأ هذه المدرسة يقوم أساسا على التوازنات النقدية وليس التوازنات الاجتماعية، وللوصول إلى هذه التوازنات لا بد من الخفض في النفقات العامة[1] وخاصة تلك النفقات العامة الموجهة لدعم السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الصحة والتعليم.

وهذا يعني الرجوع إلى النظام الليبرالي من خلال فعالية السعر والعرض والطلب وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بل تقوم الدولة بمهامها الكلاسيكية المعروفة: الأمن، الدفاع، تسيير الأمور العامة للمجتمع.

إن العالم المتخلف يعاني أساسا من مشكلة انعدام الجهاز الإنتاجي وضعف التعليم والتكوين والصحة لدى المجتمع لانتشار الأمية والفقر وسوء التغذية والتدهور الصحي.

في ظل هذا الواقع حاولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أن تمارس وظيفة اقتصادية اجتماعية من خلال تدخلها المباشر في الحياة الاقتصادية، واحداث التنمية والتصنيع، وفي الحياة الاجتماعية من خلال التخفيض من شدة الأمية والفقر والتفاوت الطبقي لصالح الطبقة الفقيرة المعدمة ومحاولة الوصول إلى التوازن الاجتماعي.

ولتحقيق التنمية اختارت الجزائر النموذج الصناعي أو ما يسمى بالصناعة التصنيعية، والأداة المنفذة لهذا النموذج هو القطاع العام، ولقد تم تنفيذ استثمارات كبيرة في قطاع الصناعات

خاصة في قطاع الحديد والصلب، والبتر وكيماوية والجرارات....[1] وتم ذلك على حساب القطاعات الأخرى، الزراعة، الخدمات.....

كما تم إنشاء مؤسسات وطنية ضخمة كأداة تدفع أكثر بالتنمية، رغم الإمكانات المادية والبشرية المتواضعة في تلك المرحلة، حيث رصد لهذا الاتجاه في تلك الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى سنة 1990 حوالي 120 مليار دولار أمريكي[2]، لقد حدث تحول كبير في السياسة الاقتصادية الجزائرية مع بداية الثمانينات وخاصة في الصناعة بالذات. حيث توقفت الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة في الصناعة، وتوجهت النفقات العامة إلى قطاع الصناعة الخفيفة والبناء والطرق إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي والتوسع فيه من خلال الاستيراد المبالغ في حجمه ونوعية سلعه.

في فترة الثمانينات لم تستفد الجزائر من ارتفاع مستوى المداخيل[*]، لأن هذه المداخيل لم تستغل كما يجب في عملية التنمية، و لم توجه إلى الاستثمار المنتج لتكمل البرنامج الذي حاولت الجزائر العمل به في السنوات السابقة، بل أخذت هذه المداخيل مسارا أخر اتجهت نحو سياسة البذخ والتبذير والاختلاسات التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري وتم ذلك كغطاء لخلق نمط استهلاكي جديد[1] مفرط وفائض على الحاجة من غير التفكير في استثمار جزء من هذه المداخيل الكبيرة في مشاريع كبرئ مفيدة للمستقبل لإحداث التنمية واستمرارها.

إن إهمال الصناعة ووقف الاستثمار فيها وإعادة هيكلتها (تقزيم الشركات الكبرى مثل: سوناكوم، سوناتراك،.....) أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في بداية الثمانينات والتوجه نحو سياسة إشباع الحاجات العامة من السلع والخدمات اعتمادا على الاستيراد من الخارج.

لقد أصيب الاقتصاد الجزائرية بالركود والتدهور عندما اعتمدت السلطة الجزائرية على سياسة الاستيراد الغير منظم للسلع الاستهلاكية على حساب السلع الرأس مالية.

وفي منتصف الثمانينات تفاقمت أزمة المديونية الخارجية مع انهيار سعر البترول ووقع الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، مما شكل ضغطا قويا على التوجهات السياسية والاقتصادية للسلطة الجزائرية لاحقا. لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينيات بتراجع النمو الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة السكان، وصنفت الجزائر في تلك المرحلة ضمن الدول الفقيرة، حيث بلغ معدل دخل الفرد عند نصف سكان الجزائر لا يتجاوز أربع دولار أمريكي في اليوم وأكثر من 10

مليون جزائري يعيشون في فقر مدقع وذلك سنة 1991[1] إلى جانب بروز ظاهرة جديدة وهي تركيز وتمركز خطير للثروة حيث بلغ سيطرة حوالي 20% من السكان على أزيد من 75% من الثروة الوطنية[2]

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينيات بتراجع النمو الاقتصادي بشكل سلبي في المرحلة 1990- 1996 ووصل سنة 1997 إلى -01% و02% مع بداية 1998 سجل بعص التحسن ليصل إلى 03 % سنة 2000 وهذه النسب تعد من أضعف النسب على مستوى الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط[1] وفي نفس المرحلة ارتفع مستوى التضخم إلى 20.5% [2] مما زاد من تدهور ميزان المدفوعات وعجز الدولة عن تسديد فاتورة الاستيراد وخاصة المواد الغذائية للسكان.

نتيجتا لهذه الوضعية المتردية التي آلت إليها الجزائر، إضافة إلى الوضع الأمني المتدهور من سنة إلى أخرى. مما أدى إلى أن الأسواق المالية الدولية أن تفقد ثقتها في المركز المالي للدولة الجزائرية وتمتنع هذه الدول عن إقراض الدولة الجزائرية مما أجبرها على اتخاذ قرارات اقتصادية جذرية وعميقة، وهي التحول إلى الاقتصاد الرأس المالي عبر الذهاب إلى صندوق النقد الدولي، والقبول باملاءاته أو شروطه وكان ذلك في 1993- 1994 للاتفاق معه على مجموعة من الإصلاحات الواجب القيام بها من اجل إعادة جدولة ديونها الخارجية، للوصول إلى الإنعاش الاقتصادي وجب على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية نذكر منها:

- تحرير التجارة الخارجية
- العمل على توازن الموازنة العامة
- تقليص الإنفاق العام
- خوصصة القطاع العام
- تخفيض قيمة الدينار
- تحرير الأسعار
- تخفيض الأجور....

هذه السياسات التي طبقتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أدت إلى نتائج وإفرازات اقتصادية واجتماعية سنناقش البعض منها في هذه الورقة وخاصة الاجتماعية.

تطور نفقات الأسرة الجزائرية:

لقد تميزت الفترة الممتدة من الاستقلال إلى منتصف الثمانينات بسياسة اجتماعية متميزة، تقوم على مبدأ تكفل الدولة بالحاجات الاجتماعية الضرورية للسكان، ومن أهدافها الاجتماعية تقليص الفوارق الاجتماعية والعمل على القضاء على البؤس الاجتماعي من صحة وتعليم وسكن....، فأخذت بسياسة تدعيم السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع حيث بلغ حجم التدعيمات للمواد الغذائية سنة 1989 حوالي 97.600 مليون دينار جزائري[1] إلا أنه خلال مرحلة 1988- 1998 حدث انخفاض في سياسة التدعيم للسلع والخدمات الاجتماعية فتم تخفيض النفقات المخصص للقطاع الاجتماعي من الناتج الداخلي الإجمالي من 12% سنة 1988 إلى 09% سنة 1998 كما انخفضت الدخول لدى الاسرة الجزائرية بحوالي 36% [1]، هذا نتيجة تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي.

وحسب بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية ذات الدخل المحدود تخصص أكثر من 80% من دخلها للإنفاق على الغذاء أو المواد الأساسية.

لقد انخفضت القوة الشرائية لدى السكان بشكل كبير حيث تحولت نسبة تغطية السلع الأساسية من 45.3% سنة 1994 وأصبحت تشكل سنة 1995 نسبة 42.8% هذا خلال سنة واحدة فقط[2].

فحسب قانون Angel الذي يقوم على مبدأ: كلما كان دخل الفرد أو الاسرة مرتفعا كان الميل الاستهلاكي لديهم أقل، وكلما انخفض الدخل زاد الميل الاستهلاكي لديهم أكثر. فنجد أن الأسرة الجزائرية ذات الدخل المحدود والذي لا يتجاوز 30 ألف دينار جزائري شهريا ينفق أكثر من 80% من دخله على الغذاء فقط وهذه الفئة تشكل حوالي 80% من القوة العاملة في الجزائر[3]

وحسب الإحصاء الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر سنة 1998 أظهر أن ثلثي الأسر الجزائرية استدانة لتغطية نفقاتها اليومية من غذاء...، وهذا يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والحاجات الأخرى من كهرباء وصحة وتعليم...إلخ، مع ضعف وثبات المداخيل والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

تطور المداخيل والأسعار في الجزائر1990-1995

جدول رقم (1) **الوحدة %**

السنة	1990	1991	1994	1995
تطور المداخيل	15	24.5	27.4	19.3
تطور الأسعار	23.8	33.2	31.5	27.0

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن مركز البصيرة للبحث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس، مارس 2005، الجزائر، ص.84.

إن محاربة التضخم في الحقيقة تعني المزيد من العدالة الاجتماعية إضافة إلى أن التضخم هو نتيجة لسياسة تخفيض قيمة النقود وتحرير الأسعار والاعتماد على الاستيراد مع تخفيض النفقات العامة (الاجتماعية)، وإنفاق الملايير من الدنانير على البنية التحتية دون الاهتمام وتحسين القدرة الإنتاجية للمؤسسات الإنتاجية.

فالتحول الذي حدث في هيكل إنفاق الأسر الجزائرية خلال المرحلة 1967-2001 كان نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية مر بها المجتمع الجزائري وهذا ما يظهره الجدول رقم (2)

تطور هيكل نفقات الأسرة الجزائرية

جدول رقم 2 **الوحدة%**

مجموع المنتجات	1968-1967	1980-1979	1988	2001-2000
غذاء ومشروبات	58.16	55.7	51.79	44.58

ألبسة وأحذية	15.64	9.2	8.2	8.61
سكن غاز كهرباء	8.7	5.4	7.7	13.56
أثاث وتأثيث	5.66	6.4	4.7	3.83
صحة ووقاية	1.32	3.1	2.7	6.25
نقل ومواصلات	6.37	6.60	11.4	9.40
تربية ثقافة تعليم	1.17	3.4	4.4	3.85
نفقات أخرى	2.98	10.2	8.8	10.37
المجموع	100	100	100	100

Source;**O.N.S. Annuaire statistique de l'Algérie 1992 n° 16 p.347.**
O.N.S. Annuaire statistique de l'Algérie 2009 n° 24 p. 353.

من الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لنسبة إنفاق الأسرة الجزائرية بدأ يتجه بشكل عام نحو الانخفاض في استهلاكه لبعض السلع ويتجه نحو زيادة نسبة إنفاقه على سلع أخرى وذلك أن نسبة إنفاق الأسرة على الاستهلاك يتحدد بالعلاقة المرتبطة بدخل المستهلك ومستوياته مع عوامل أخرى ذاتية وموضوعية تؤثر في الإنفاق على الاستهلاك مثل تغير نمط الاستهلاك لدى الأسرة....

فمن الجدول رقم 2 نجد أن نسبة الإنفاق على المواد الغذائية في الستينات كان 58.16% لتنخفض هذه النسبة في المرحلة 2000-2001 إلى 44.58% ورغم هذا الانخفاض المحسوس في المعدل فهو يعد مرتفعا نسبة إلى الدول الأخرى، ففي اليابان مثلا كانت نسبة الإنفاق على الغذاء في الستينات يمثل 27% ليصل سنة 1999 إلى 11.8% [1] كما نجد في الجدول رقم 2 أن الأسرة الجزائرية بدأت تنفق بشكل أكبر على الصحة للوقاية الصحية من نظافة، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة في الفترة 2000-2001 إلى 6.25% في حين كانت النسبة في الفترة 1967-1668 تمثل 1.3%.

كما نلاحظ أن نسبة الإنفاق على السكن والغاز والكهرباء بدأت تتجه نحو الزيادة بشكل ملحوظ فانتقلت النسبة من 8.7% في الفترة 1967-1968 لتصل إلى 13.56% في الفترة 2000-2001 وهي تشكل عبئ كبير على ميزانية الأسرة بعد الإنفاق على الغذاء.

ولكن من جهة أخرى نلاحظ هناك انخفاض في نفقات الأسرة على الألبسة والأحذية حيث كانت النسبة تمثل 15.61% في الفترة 1967-1968، لتصل إلى 8.61% في الفترة 2000-2001.

أما الأثاث المترلي فقد انخفضت نسبة الإنفاق عليه من 5.66% إلى 3.83 % في المرحلتين السابقتين.

بشكل عام نستطيع أن نستنتج من الجدول أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر كان لها أثر على توزيع نسب الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسرة الجزائرية بشكل سلبي، رغم التحسن في المستوى العام لمعيشة السكان من حيث الغذاء و الألبسة والأحذية...

أما نسبة الإنفاق على السكن والغاز والكهرباء رغم الارتفاع المحسوس لنسبة الإنفاق فيها، إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى (خاصة الدول المتقدمة)، حيث لا تقل النسبة لديهم عن 50%، وهذا يعود إلى أن 74.29% من الجزائريين يملكون سكن خاص في المدن و 80.1% في الريف[1] فهم ليسو مؤجرين للسكن ولا يدفعون الضريبة العقارية..إلخ، إنما يعود سبب ارتفاع هذه النسبة بشكل أساسي إلى ارتفاع سعر الغاز والكهرباء.

أما في مجال الصحة والوقاية الصحية، فهناك زيادة في نسب نفقاتها وهذا يعود إلى سياسة تحرير الأسعار تخلي الدولة عن دعم الدواء....إلخ، وكذلك التعليم حيث تم التخلي عن دعم الكتب واللوازم المدرسية وبذلك ارتفعت تكلفت الصحة والتعليم.

أما إذا نظرنا إلى نسبة إنفاق الأسرة حسب الشريحة الاجتماعية المهنية، فنجدها حسب ما هو مبين في الجدولين 3،4

إن أقل فئة اجتماعية إنفاقا على الغذاء والمشروبات هي فئة الإطارات السامية وذلك سنة 1988 حيث كانت تمثل نسبة 42.5% ولكن من الملاحظ أن هذه الفئة تصبح في الفترة

2001-2000 وضعيتها متدهورة وتصنف مع فئة المستخدمين حيث ازدادت نسبة إنفاقها على الغذاء والمشروبات لتصل إلى 51.86% وتبرز فئة جديدة في المجتمع وهي الفئة الغير مصرح بها لتكون الأقل إنفاقا على الغذاء والمشروبات ووصلت نسبة إنفاقها أدنى نسبة وهي 37.20% مما يعني أنها من الفئة ذات دخل مرتفع، في الوقت ذاته نلاحظ تزايد إنفاقها على الصحة والسكن وهذا يدلنا على تدهور وضع الإطارات السامية في تلك الفترة وكذلك الإطارات المتوسطة والموظفين، أضف إلى ذلك نلاحظ أن فئة الإطارات السامية والمتوسطة هي الأعلى في نسب إنفاقها على التربية والتسلية والثقافة من الفئات الأخرى سنة 1988 حيث كانت النسبة 11.56% لنجدها في المرحلة 2000-2001 تنخفض إلى 2.79% وهي أقل نسبة من الشرائح الاجتماعية المهنية وهي ظاهرة خطيرة جدا مما أدى بها إلى الهجرة الخارجية.... ويتجه إنفاق فئة الإطارات السامية إلى السكن والغاز والكهرباء وهو يشكل أعلى نسبة 17.53% بعد فئة المستخدمين التي تمثل 20.36%

كما نلاحظ بصفة عامة ارتفاع محسوس في نسبة الإنفاق على السكن وتكاليفه لدى كل الشرائح الاجتماعية والمهنية، وكذلك الإنفاق على الوقاية والصحة.

أما فئة العمال والعمال المؤقتين فنجد أن هناك انخفاض في نسب الإنفاق على الغذاء والمشروبات حيث تحولت النسبة من 62.81% سنة 1988 لتصل في الفترة 2000-2001 إلى 44.26% ولكن في نفس الشريحة الاجتماعية المهنية نجدها قد ازدادت نفقاتها على السكن والغاز والكهرباء حيث وصلت النسبة إلى 13.48% بعدما كانت 7.43% سنة 1988.

ومن الملاحظ أن نسب الإنفاق على النقل والمواصلات نجده قد انخفض انخفاضا ملحوظا لدى كل الشرائح الاجتماعية والمهنية وهذا يعود إلى تحديد سعر النقل من الدولة وتوفر العرض الكافي لوسائل النقل وفتح مجال العمل به...

إن الإصلاحات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على نسب إنفاق الأسرة الجزائرية وعلى الميل الاستهلاكي للأسرة، وبشكل خاص أثرت على التركيبة الاجتماعية للأسرة الجزائرية

(يحتاج إلى دراسة خاصة).

لقد ازداد الإنفاق على السكن والغاز والكهرباء بشكل ملحوظ وهذا يعود للتوجهات الاقتصادية الاجتماعية، كما أثرت الإصلاحات الاقتصادية على الإنفاق في الصحة والوقاية الصحية والتربية والثقافة بشكل كبير ويبقى الإنفاق على الأثاث والحاجات المترلية مستقرا تقريبا خلال المرحلة المدروسة وهناك انخفاض محسوس في نسب الإنفاق على المواصلات والنقل.

كما أظهرت الدراسة ظهور فئة أو شريحة اجتماعية صاعدة مستفيدة من الإصلاحات أو التوجهات الاقتصادية الجديدة، هي فئة الغير مصرح بها حيث انخفض. إنفاقها على الغذاء بشكل كبير (وهذا يحتاج كذلك إلى دراسة خاصة)

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن الاستهلاك الزائد أدى إلى نقص في الادخار، وهذا له علاقة بالدخل الفردي ومنه انخفاض الاستثمار، انتشار البطالة وهي الحلقة المفرغة المستحيلة لإحداث التنمية أو التطور في الوطن.

نسبة نفقات الأسرة الجزائرية حسب الشرائح الاجتماعية سنة 1988

جدول رقم 3: الوحدة%

المنتجات	مستخدم	حر	إطار سامي	إطار متوسط	عامل	مستخدم	عامل يدوي	عمال مؤقتين	غير مشتغل	غير مصرح به	المجموع
الغذاء والمشروبات	47.85	50.79	42.59	49.26	52.78	49.55	54.81	62.81	52.12	50.25	52.53
الألبسة والأحذية	7.09	3.17	6.63	8.65	8.92	8.13	8.30	5.81	7.96	7.79	8.17
السكن والغاز والكهرباء	5.13	8.95	5.51	5.89	6.92	6.92	8.33	7.93	8.21	7.41	7.74
الأثاث والتجهيزات المنزلية	2.69	4.22	6.46	4.62	4.14	5.24	3.39	3.52	4.13	3.62	4.29
الصحة والنظافة	2.47	2.39	1.75	2.51	2.89	2.53	2.98	2.75	2.94	2.30	2.71
النقل والمواصلات	16.32	10.76	14.74	12.43	10.22	13.58	8.37	4.55	9.65	14.91	11.39
التربية والثقافة والتسلية	4.67	4.35	11.56	5.67	3.52	3.89	2.87	2.02	4.21	2.99	4.35
نفقات أخرى	13.78	11.37	10.57	10.26	10.62	10.14	10.95	10.61	10.79	10.73	8.83

Source : O.N.S. Annuaire statistique, Algérie 1992 n° 16, p.345

نسبة نفقات الأسرة الجزائرية حسب الشرائح الاجتماعية سنة 2000-2001

جدول رقم 4 الوحدة %

المنتجات	مستخدم	حر	إطار سامي	إطار متوسط	عامل	مستخدم	عامل يدوي	عمال مؤقتون	غير مشتغل	غير مصرح به	المجموع
الغذاء والمشروبات	53.17	53.02	51.86	50.24	50.67	48.62	47.45	44.53	41.96	37.20	44.57
الألبسة والأحذية	6.99	7.33	8.40	8.01	9.06	9.72	9.83	9.93	9.95	7.08	8.61
السكن والغاز والكهرباء	20.36	17.52	16.29	16.82	15.12	14.50	14.00	13.48	13.03	10.38	13.55
الأثاث والتجهيزات المنزلية	1.38	1.89	2.12	2.19	2.66	2.53	3.56	3.89	4.34	6.27	3.37
الصحة والنظافة	4.41	5.33	5.87	6.69	6.60	6.61	7.44	7.59	7.08	4.99	6.25
النقل والمواصلات	4.07	5.25	6.12	5.87	6.05	6.01	6.84	8.17	9.43	15.25	9.40
التربية والثقافة والتسلية	3.29	3.28	2.97	3.15	3.24	3.57	3.26	3.29	4.59	4.62	3.85
نفقات أخرى	6.28	6.34	6.34	7.00	6.57	8.24	7.58	9.09	9.58	16.47	10.36

الجدول رقم 4 استخرجه الباحث من: O.N.S, annuaire statistique, n°24, p.354.Algérie 2009

المراجع:

1- د/ رمزي زكي – عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، 1992، الطبعة الأولى.

2- د/ ناصر يوسف دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراه 83، الطبعة الأولى، مارس 2010.

3- الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الطبعة الأولى، 1999.

4- المجلس الاقتصادي/ الاجتماعي، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998 الجزائر.

5- جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملتقى دولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي التعليم والصحة، نوفمبر 2000

6- مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن مركز البصيرة للبحث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس، مارس 2005، الجزائر.

7- DR. ABDERRAHMANE MEBTOUL, L'Algérie face aux deffix de La mondialisation, tome 2. reforme économique et privatisation O.P.U, 2002

8- revu algérienne d'économie et gestion- université d'Oron Es' Sania- n° 1 mai 1997

9- Le cahier du C.R.E.A.D, n° 46, 47, 4eme trimestre, 1998 et premier trimestre, 1999

10- O.N.S annuaire statistique de l'Algérie 1992 n° 16

11- O.N.S, annuaire statistique de l'Algérie 2009 n° 24

12- Ministère de la sante de la population et de la reforme hospitalisation O.N.S – enquête nationale a indicateurs multiple, rapport principal, décembre 2008.

13- جريدة الخبر ، جريدة يومية مستقلة، تصدر في الجزائر، التاريخ: 209/12/20ن عدد رقم، 2799.

(1)- د/ رمزي زكي- عجز الموازنة العامة في العالم الثالث دار سيناء للنشر،جمهورية مصر العربية، 1992 الطبعة الأولى، ص.33.

(1) - pr/ A. bouyakoub- revu algérienne d'économie et gestion- universite d'oron es'sania- n° 1 mai 1997 p.37.

(2)– د. عبد الله بدعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الطبعة الاولى، 1999، ص. 356.

(*)– علما أنه ارتفع سعر البترول لأول مرة سنة 1982 إلى 42 دولار أمريكي للبرميل

(1)- د. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر ماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراه، 83، الطبعة الأولى، مارس 2010، ص 212.

(1)- د. ناصر يوسف دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص.213.

(2)- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر، 1998، ص.87.

(1) – DR. ABDERRAHMANE MEBTOUL, L'algerie face aux deffix de La mondialisation,tome 2. reforme économique et privatisation O.P.U, 2002, p.118

(2) – Le cahier du C.R.E.A.D, n° 46, 47, 4eme trimestre, 1998 et premier trimestre, 1999, p.44.

(1)- الأستاذ براكتية بلقاسم، الأستاذ خلوط علاوة، الإنفاق العام وأثره على المستوى المعيشي للسكان، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاع التعليم والصحة سنة 2000، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، ص.3.

(1)- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص.89.

(2) -Le cahier, C.R.E.A.D, n° 46/47 p.45.

(3)- جريدة الخبر ، جريدة يومية مستقلة، تصدر في الجزائر، التاريخ: 209/12/20ن عدد رقم، 2799.

(1)– د. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سبق ذكره، ص.158.

(1) -Ministère de la sante de la population et de la reforme hospitalisation O.N.S – enquête nationale a indicateurs multiple , rapport principal , décembre 2008, p.42.